

انكره الزوج فصدق في ذلك ان امكن وان خالفت عادتها  
 لان النسا ميثان على ارجامهن وخرج بانقضاء العدة  
 غيره كنب واستبلا فلا يقبل قولها الابينة ويغير  
 الا شهر انقضائها بالاشهر وبالامكان ما اذا لم يكن لصفر  
 او باس او غيره فيصدق بيمينه ويكفي انقضائها بوضع  
 لتمام ستة اشهر ولحظتين من حين اجتماعها بعد النكاح  
 ولصويرها بية وعشرين يوما ولحظتين ولضعف ثمانين  
 يوما ولحظتين وياق الحرة طلقت في شهر سبق بحيض  
 باثنيين وثلاثين يوما ولحظتين وفي حيض سبعة واربعين  
 يوما ولحظة ولغيره طلقت في شهر سبق بحيض ستة عشر  
 يوما ولحظتين وفي حيض باهري وثلاثين يوما ولحظة و  
 اذا انقضت عدتها ثم جدد نكاحها تكون معه **عليها بتمجي**  
 له **من عدد الطلاق** لما روي اليه في عن عمر رضي الله  
 تعالى عنه انه افتى به ووافقه عليه جماعة من الصحابة  
 ولم يظهر له مخالف **وان طلقها اي الحرة ثلاثا** او العبد ولو  
 ببعض طلقتين معا او مرتبا قبل الدخول او بعده في نكاح  
 او نكحة لم تحل اي الطلقة له **الابعد وجود خمسة اشيا**  
 في الدخول بها وعلي وجود ما عدي الاول منها في غيرها  
**الاول انقضت عدتها منه** اي المطلق والثاني **تزوجها**  
**بغيره** ولو بعد ارجامها والثالث **دخولها به واصابتها**  
 بدخول حشفته او قدرها من مقطوعها ولو كان عليها

حاي

حاي لكان لعقلها فرقة فانه يكون تغيرها في قبورها خاصة  
 لا في غيرها كدبرها كما لا يحصل به التحصين وسوا ذلك هو  
 او انزلت عليه في يقظة او نوم او ارج في باهري نائمة  
**والرابع بينونتها منه** اي الزوج الثاني بطلاق او فسق  
 او موت **والخامس انقضت عدتها منه** لا يستبرأ رجعا  
 لاحتمال علوقها من انزال حصل منه **تنبه** يشترط  
 انتشار الالة وان ضعف الانتشار واستعان باصبعه  
 او اصبعها بخلاف ما لو لم يتشر لسلك او عنقه او غيره  
 فالمعتبر الانتشار بالفعل لا بالفرقة على الاصح كما اخبره  
 كلام الاكبرين وصرح به الشيخ ابي حامد وصاحب  
 المذهب والبيان وغيرهم ولو ادخل السليم ذكره باصبعه  
 بلا انتشار لم يجز كالطفل فاقبل ان الانتشار بالفعل  
 لم يقل به احد ممنوع ولا بد ايضا من صحة النكاح فلا يجز  
 الوطي في النكاح الفاسد ولا يجز العين ولا وطئ الشبهة لانه  
 تعالى علق الحل بالنكاح وهو انما يتناول النكاح الصحيح بدليل  
 ما لحق لا ينكح لم يجز با ذكر وتكون الزوج ممن يمكن جماعه  
 للاطفال لا يتاتي منه ذلك او يتاتي منه وهو حقيق لان  
 نكاحه انما يتاتي بالاجبار وقد مر انه ممنوع فلا يجز ما وقع  
 لبعض الروسا الجبر من الجملة لرفع العار من انكاحها  
 بما لوكة الصغار ثم بعد وطئيه يملكها بالينفخ النكاح  
 وقد قيل ان بعض الروسا فعل ذلك واعادها فتم بوفقه الله

عه